يوئيل غوجانسكي ورون تيرا (*)

هجوم إسرائيلي على إيران: اعتبارات الشرعية الدولية

ينبغي لدوائر صناعة القرار في إسرائيل أن تزِن عنصر الشرعية الدولية في سياق تفكيرها في شنّ هجوم عسكري محتمل على إيران. فالشرعية هي عامل رئيسي في شبكة من الاعتبارات التي ترافق اتخاذ أي قرار كان، وذلك على الرغم من أنها لا تشكّل سوى اعتبار واحد من بين اعتبارات عديدة، ومع العمل أنها ليست هي أهم تلك الاعتبارات بالضرورة. لقد باتت الصفة الشرعية التي يكتسيها الهجوم العسكري الإسرائيلي على إيران تتضاءل في هذه الآونة. ولذلك، يجب على إسرائيل أن تدرك بأن تأمين غطاء لشرعية هجومها على إيران والمحافظة عليه يمثل جزءًا أصيلًا لا يتجزأ من المجهود الحربي الذي تنوي تنفيذه في هذا المضمار.

وتستطيع إسرائيل أن تتخذ خطوات مهمة لتعزيز شرعية هجومها على إيران في أوساط عدد مختار من الأطراف الرئيسية التي تتعاون معها على الأقل، كالمؤسسة العسكرية واللجان ذات الصلة في مجلس الشيوخ ومجلس النواب في الولايات المتحدة الأميركية. وينسحب هذا الأمر على المؤسسات المماثلة في دول مؤثرة أخرى، كفرنسا وألمانيا وبريطانيا، والتي تحتل أهمية في نفسها وفي النفوذ والتأثير الذي تمارسه على الولايات المتحدة. وفي هذا السياق، تتناول هذه المقالة بالتحليل ما تستطيع الحملة التي تسعى إلى تعزيز شرعية الهجوم الإسرائيلي على إيران تحقيقه، وما يجب أن تحققه كذلك. وعلى وجه التحديد، تسعى المقالة إلى التوصل إلى فهم لهذا الهجوم، على خلاف استحسانه أو إقراره. كما تستعرض هذه المقالة إطاراً للحملات

(*) يوئيل غوجانسكي زميل باحث في معهد دراسات الأمن القومي. ورون تيرا هو رجل أعمال وضابط احتياط في إدارة تخطيط الحملات في القوات الجوية الإسرائيلية.

النووي الإيراني: عقدة العقد الإسرائيلية

التي يجب على إسرائيل أن تطلقها قبل توجيه ضربتها إلى إيران وخلالها وفي المرحلة التي تليها، من أجل ترسيخ الانطباع بأن هذه الضربة تمثل هجومًا مشروعًا في أوساط الأطراف الرئيسية التي تستهدفها. وبما أن الضرورة تحتّم على دوائر صناعة القرار في إسرائيل أن توازن بين مجموعة حساسة من الاعتبارات، فلها في الوقت نفسه أن تنظر – وفي ظل ظروف معينة – في شن هجوم على إيران حتى لو لم يحصل هذا الهجوم إلا على مستوى متدنٍّ من الشرعية المطلوبة التي تسوّغه.

ما هي الشرعية؟

تعني الشرعية، في سياق العمل العسكري، التوصل إلى إجماع سياسي يقضي بأن الطرف الذي يحتكم إلى القوة العسكرية يملك المسوغات التي تبرر له اللجوء إلى استخدام هذه القوة. ومع ذلك، تحتل هذه المسألة قدرًا أكبر من التعقيد لأن الشرعية لا تمثل مفهومًا مزدوجًا أو ثنائيًّا، بمعنى أنها لا تكون حاضرة بكليتها أو غائبة بكليتها. فعلى النقيض من ذلك، تُعتبر الشرعية مسألة نسبية، وهي تعتمد على السياق والظروف التي تُثار فيها، كما يمكن أن يترسخ شأنها ويتضاءل مع مرور الوقت. ولا تمثل الشرعية أصلًا أو عينًا محسوسًا يمكن قياسه، بحيث يمكن تخزينه أو توظيفه أو نشره بناءً على رغبة الطرف المعني أو تمامًا مثلما تحدده الخطط المعدّة. ولا يمكن مقارنة الشرعية، مثلًا، مع احتياطي الوقود الوطني الذي يمكن استخدامه في حالات الطوارئ ويمكن تخزينه لأمد طويل واستخدامه عند اندلاع الأزمات. فقد تمتعت إسرائيل بغطاء الشرعية بعدما انسحبت بصورة أحادية الجانب من لبنان وقطاع غزة، غير أن هذه الصفة الشرعية اتسمت بطابع مؤقت وكانت تعتمد على السياق الذي جاءت فيه إلى حد كبير. وعلى هذا المنوال نفسه، يرتبط المقياس العام للشرعية التي تتمتع بها إسرائيل، في هذه الآونة، بمشاركتها في عملية سياسية يحالفها النجاح مع الفلسطينيين، وهي مرهونة بسياق هذه المشاركة وتعتمد عليها. وفضلًا عن ذلك، تتأثر الشرعية بالأحداث المحلية والتطورات الإعلامية التي لا تكتسب أهمية إستراتيجية بالضرورة. فعلى سبيل المثال، قد يؤثر القصور الذي يشوب عملية من العمليات ويوقِع عددًا من الإصابات في أوساط المدنيين نتيجة لحكم خاطئ أو بسبب سلوك ضابط صغير على مستوى الشرعية الدولية إلى حد كبير.

ومن الناحية النظرية، فقد تأخذ الشرعية شكل الموافقة العامة في أوساط رؤساء الدول أو أعضاء آخرين من القيادات السياسية العليا. وفي الوقت نفسه، يمكن تأمين مستوى معين من التنسيق حتى لو لم تتوفر هذه الموافقة العامة، شريطة وجود درجة معينة من قبول هذا التحرك. وقد يكون التنسيق

المطلوب ثانويًا، كأن يتضمن تجنُّب خوض مواجهة عرَضية بين قوتين عسكريتين صديقتين تعملان في مسرح العمليات نفسه، أو ينطوي على التنسيق في مجال المعلومات الاستخباراتية والترتيبات اللوجستية والتوريدات وغيرها. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن مواصلة التنسيق بعد وقوع الهجوم العسكري، حتى لو لم يكن قائمًا قبل شنّه. وأخيرًا، فقد تغيب الموافقة العامة والتنسيق معًا، ولكن يجب أن يسود فهم ضمني للدوافع والأسباب التي أفضت إلى شن هذا الهجوم.

وقد تتفاوت درجة فهم العمل العسكري في أوساط الأطراف المستهدفة على اختلافها. ويتمثل الهدف الدبلوماسي النهائي في أن تتمتع الدولة بدعم مفتوح وعلني من جانب المستوى السياسي، ولا سيما إذا كان ذلك العمل يفضي إلى تأمين الدعم العام ودعم وسائل الإعلام، مع أن هذا الأمر لا يكتسب طابعًا موحدًا في هذا السياق أيضًا. فما يمكن أن يَرِد وصفه في مجلة «وول ستريت» (Wall Street Journal) على أنه شرعي قد لا يتم توصيفه على هذا النحو بالضرورة في صحيفة «نيويورك تايمز» (New York Times). ومن المحتمل كذلك أن تحظى الدولة بالدعم من المسؤولين العموميين المنتخَبين الذين لا يحتلون المناصب القيادية العليا في السلطة التنفيذية. فعلى سبيل المثال، يمثل القرار الذي اتخذه مجلس الشيوخ الأميركي في يوم ٢٨ شباط ٢٠١٣، والذي صادقت عليه لجنة العلاقات الخارجية في المجلس بتاريخ ١٧ نيسان ٢٠١٣ وصوّت لصالحه ٧٩ عضوًا من أعضائه، مثالاً رمزيًا ومهمًا في الوقت ذاته على هذا النوع من الشرعنة. وبموجب هذا القرار، يعترف مجلس الشيوخ بحق إسرائيل في الاعتماد على مبدأ الدفاع عن النفس في حال هاجمت المنشآت النووية الإيرانية، وعندما تهاجمها. وفضلًا عن ذلك، يدعو مجلس الشيوخ الإدارة الأميركية في هذا القرار إلى تقديم العون الدبلوماسي والعسكري والاقتصادي لإسرائيل إذا ما اضُطرت إلى استخدام حقها في اللجوء إلى القوة لغايات الدفاع عن نفسها.[١]

ويتمثل بُعد آخر، يتسم بنطاق أضيق في عموميته ولكنه ينطوي على ذات القدر من الأهمية من ناحية إستراتيجية، في تأمين الشرعية في أوساط أركان المؤسسات الأمنية في الدول المهمة. وقد ينطوي هذا البعد على وجهات نظر متباينة كذلك. فقد تتبنى الدوائر المهنية في وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) رأيًا مغايراً يختلف عن رأي كبار المسؤولين في وزارة الخارجية بشأن شرعية الهجوم الذي تشنه إسرائيل على إيران. وقد تأخذ الشرعية في أوساط الدوائر المهنية شكل التفهم أو القبول، وليس شكل التسويغ أو التنسيق بالضرورة. كما يمكن أن تتغير هذه الشرعية في أشكالها بين الفترة التي تسبق شن الهجوم والقبول الذي يحظى به بعد تنفيذه، وهذا ينبع من المساعي المشتركة التي ترمي إلى استخلاص أقصى قدر من الفائدة من الهجوم حتى لو كان يشكّل موضع معارضة قبل شنه.

الصفة الشرعية في الحملة الموجهة ضد إيران النووية

سوف يؤثر عنصر الشرعية على نتيجة النزاع فيما لو هاجمت إسرائيل إيران. وفي الواقع، فهناك حاجة ماسّة لتشكيل حملة دولية شاملة في «اليوم الذي يلي الهجوم» الإسرائيلي المحتمل على البنية التحتية النووية التي تملكها إيران من أجل المحافظة على الإنجازات المترتبة عليه على المدى البعيد وترجمتها من إنجازات تكتيكية–مادية إلى إنجازات إستراتيجية–سياسية. ويكمن الهدف من تشكيل هذه الحملة في منع إيران من إعادة تأهيل قدراتها، وإجبارها على تغيير سياستها وإخضاعها لنظام يستهدف التحقق من التزامها بعدم امتلاك القدرات النووية على المدى البعيد. وعلاوةً على ذلك، فسوف تخضع قدرة الأطراف على البقاء للاختبار – من النواحي العسكرية والدبلوماسية والسياسية–الداخلية والاقتصادية – ويرتبط صمود هذه الأطراف وبقاؤها بمفهوم الشرعية. فالطرف الذي يُنظَر إلى تحركاته ونواياه على أنها شرعية يملك القدرة على إثبات مستويات أعلى من القدرة على البقاء، ولا سيما في ميادين الدبلوماسية والسياسة الداخلية، ومن الناحيتين العسكرية والاقتصادية كذلك.

وقد يكون التحدي الذي يفرضه تأمين الشرعية أسهل بكثير فيما لو أيدت الولايات المتحدة الهجوم على إيران، سواء أكان هذا التأييد صريحًا أم ضمنيًا، أو إذا تصرفت إيران على نحو سافر يثير الاستفزاز. ويتعزز هذا التحدي ويصبح ملحًا إذا لم تصادق الولايات المتحدة على الهجوم، أو إذا سعت إلى التوصل إلى اتفاقية ما بين إيران والغرب (حتى لو كانت هذه الاتفاقية «سيئة» من وجهة نظر إسرائيل)، بالنظر إلى أن إيران تعمل على تحسين صورتها من خلال الحملة الدعائية التي تطلقها لهذه الغاية[٢] (وذلك في الوقت ذاته الذي ما تزال فيه أجهزة الطرد المركزي تعمل على قدم وساق، وبينما ما تزال البنية التحتية النووية الإيرانية قائمة أو حتى تشهد التوسع، وما تزال إيران تحرز التقدم في عمليات التسلح). ويكمن التحدي في ظل هذا الوضع المعقد، في تأمين الشرعية والمحافظة عليها، حتى لو كانت مجتزأة وتقتصر على عدد محدود من الأطراف المستهدفة. وقد تعمل

وفي الواقع، تشجع المعارضة التي أبداها المجتمع الدولي للاشتباك العسكري على ظهور تفسير مسالم ووديع للوقائع القائمة على الأرض. وبعبارة أخرى، فقد حادت أسرة المجتمع الدولي عن المسار الذي اعتمدته في تفسير الواقع بطريقة لا تضمن استخدام القوة العسكرية. وقد ظهر هذا الأمر بجلاء وعلى نحو خاص في القرار الذي اتخذه البرلمان البريطاني بشأن معارضة مشاركة بريطانيا في هجوم على سورية خلال أزمة الأسلحة الكيماوية، والقرار الذي اتخذه الرئيس أوباما بإحالة مسألة الهجوم على سورية إلى الكونغرس والمعارضة التي أبداها عدد ليس بالقليل من أعضاء الكونغرس من جميع ألوان الطيف السياسي الأميركي للهجوم المقترح.

إسرائيل بما يتوافق مع أجنداتها المتميزة ومع مفهومها للتهديدات والاعتبارات الخاصة بها – والتي تستبق الجداول الزمنية التي يضعها المجتمع الدولي وتختلف في مقاييسها عن المقاييس التي يحددها، والأهم من ذلك أنها تختلف عن الجداول الزمنية والمقاييس التي تقررها الولايات المتحدة. ومن وجهة نظر إسرائيل، مثلاً، يُعتبر التهديد الإيراني على قدر كبير من الخطورة ويسوّغ القضاء عليه دفع ثمن أعلى من الثمن الذي تدفعه من وجهة النظر السائدة في الولايات المتحدة والقوى الغربية في هذه الآونة.

ويجب أن ترتبط الصفة الشرعية التي يكتسبها العمل العسكري بصورة أكبر بالواقع الإستراتيجي الحقيقي الذي يقف وراء الهجوم على إيران، كما يجب أن ترتبط وبدرجة أقل بالظروف المحددة التي ترافقه. وتتمثل الأسباب التي تسوغ شن الحرب على إيران، من وجهة نظر إسرائيل، في مجرد وجود سياسة إيرانية ملموسة تكافح في سبيل امتلاك الخيار العسكري النووي. ومع ذلك، تكتسب الظروف المحددة التي يتم فيها شن الهجوم أهمية لا يمكن إغفالها في سياق الشرعية. وفي الواقع، فهناك قائمة طويلة من الظروف المتصلة بالنظرة إلى الصفة الشرعية التي يكتسيها الهجوم الإسرائيلي على إيران، بما فيها موقف الولايات المتحدة، والموقف الإيراني المتقلب (والذي يتراوح من الاستفزازات التي كان أحمدي نجاد يطلقها إلى الكلام المعسول الذي يتحدث به روحاني)، ووضع المحادثات بشأن البرنامج النووي الإيراني وإمكانية إحراز تقدم بشأنه على الصعيد الدبلوماسي، ووضع العقوبات، والتقدم الفعلي الذي تحرزه إيران في برنامجها النووي وما ينطوي عليه هذا الأمر من دلالات – بمعنى انعدام نجاعة العقوبات والمساعي الدبلوماسية، والشرعية العامة التي تكتسبها الأطراف ذات الصلة (من قبيل الشرعية العامة التي تحظى بها إسرائيل في ضوء القضية الفلسطينية، والشرعية التي تتمتع بها إيران باعتبارها دولة تدعم الإرهاب وتورُّطها في سورية)، وحتى «مزاج» المجتمع الدولي، الذي عبّر عن رغبة قوية في تجنُّب الدخول في صراع عسكري خلال أزمة الأسلحة الكيماوية السورية – إلى درجة أنه حادَ عن مساره في تفسير القطرات القليلة التي يحتويها الكأس باعتبارها نصفه الملآن.

وفي الواقع، تشجع المعارضة التي أبداها المجتمع الدولي للاشتباك العسكري على ظهور تفسير مسالم ووديع للوقائع القائمة على الأرض. وبعبارة أخرى، فقد حادت أسرة المجتمع الدولي عن المسار الذي اعتمدته في تفسير الواقع بطريقة لا تضمن استخدام القوة العسكرية. وقد ظهر هذا الأمر بجلاء وعلى نحو خاص في القرار الذي اتخذه البرلمان البريطاني بشأن معارضة مشاركة بريطانيا في هجوم على سورية خلال أزمة الأسلحة الكيماوية، والقرار الذي اتخذه الرئيس أوباما بإحالة مسألة الهجوم على سورية إلى الكونغرس والمعارضة التي أبداها عدد ليس بالقليل من أعضاء الكونغرس من جميع ألوان الطيف السياسي الأميركي للهجوم المقترح. وعلى هذا المنوال، ومن بين أعضاء المجتمع الدولي، لم تعبّر سوى فرنسا وتركيا عن استعدادهما – وإن جاء على استحياء – لاستخدام القوة العسكرية ضد استخدام الأسلحة الكيماوية في سورية. وبالنظر إلى المانعة العامة التي أبدتها الدول المذكورة للخيار العسكري، فقد توخى المجتمع الدولي بالضرورة اعتماد تفسير إيجابي لوضع المحادثات النووية مع إيران ونجاعة العقوبات المفروضة عليها وفعاليتها. وتعزز هذا التوجه اللهجة التي يتحدث بها

الرئيس روحاني، والتي تختلف اختلافًا ظاهرًا عن لهجة سلفه والتي يظهر أنها تتوخى قدرًا أكبر من الاعتدال.

وعلى أقل تقدير، يساعد هذا التفسير للوقائع القائمة على تبرير العمل على توفير المزيد من الوقت لاستنفاد الإجراءات الدبلوماسية. وفضلًا عن ذلك، تعزز الرغبة القوية التي يبديها المجتمع الدولي لتفادي الخوض في نزاع عسكري، الدوافع المطلوبة للتوصل إلى اتفاقية ما، حتى لو كانت اتفاقية «سيئة» من وجهة نظر إسرائيل، وهو ما يعني إبرام اتفاقية لا تلبي الحد الأدنى من الشروط التي حددها رئيس الوزراء نتنياهو: والتي تتمثل في وقف تخصيب اليورانيوم في إيران، وإزالة اليورانيوم الذي تم تخصيبه ونقله من الأراضي الإيرانية، وإغلاق مواقع المنشآت القائمة تحت الأرض، وتعليق مسار البلوتونيوم.[٣] وبعبارة أخرى، تُعتبر أي اتفاقية تتيح لإيران أن تبقي على سياستها الحالية في السعي إلى امتلاك الأسلحة النووية وأن تحتفظ بجميع القدرات المتصلة بها أو بمعظمها، ولا تضمن سوى أن تغير إيران سلوكها (والذي قد تغيره مرة أخرى وبناءً على رغبتها)، اتفاقية «سيئة» من وجهة نظر إسرائيل. ومع ذلك، فمن المحتمل أن تسبب الاتفاقية «السيئة» أو الجزئية مشكلة صعبة بالنسبة لإسرائيل على صعيد الشرعية. ففي وضع تنظر فيه قيادة الولايات المتحدة الأميركية إلى أي اتفاقية على أنها تخدم مصالحها وبالتالي تمارس نفوذها من أجل دعم التوصل إليها، أو حتى مساندة المفاوضات التي تصفها بأنها فعالة في سبيل إبرامها، فإن تقديم هجوم إسرائيلي على أنه شرعي يُعَدّ مهمة صعبة، وربما مستحيلة. ومن جانب آخر، فما يفيد إسرائيل في مسألة الشرعية أنه على الرغم من التقدم الدبلوماسي الذي يحرزه الغرب مع إيران، فإن البرنامج النووي الإيراني يواصل تحقيق التقدم وبثبات نحو إنجاز هدفه – وهو تصنيع الأسلحة النووية – وإن كان ذلك ينطوي على بعض المناورات والتعديلات التكتيكية، مثلما تشدد هذه المقالة على ذلك في الفقرات التالية منها.

الحملة التي تستهدف تعزيز الشرعية

في الوقت الذي يمكن أن تضم فيه الأطراف التي تستهدفها حملة تأمين الشرعية للهجوم على إيران عددًا واسعًا من أعضاء أسرة المجتمع الدولي، يجب أن تضع هذه الجهود الدول الغربية المحورية التي تقودها الولايات المتحدة وفرنسا وإنجلترا وألمانيا نصب عينيها من أجل ضمان تحقيق الحد الأدنى من الإنجازات المنشودة من هذه الحملة. وفي الواقع، تثبت أزمة الأسلحة الكيماوية التي استُخدمت في سورية بأن القوى الأوروبية لا تحتل أهمية في نفسها، وإنما تكتسب هذه الأهمية لأنها تؤثر، بحكم موقعها، على المشهد السياسي والعام داخل الولايات المتحدة (كما هو الحال في موقف البرلمان البريطاني بشأن الهجوم على سورية) – وهو واقع يلقي الضوء على أهمية المساعي التي تستهدف أوروبا بغية الحصول على دعمها وتأييدها لتأمين الصفة الشرعية المطلوبة.[٤] وتشترك دول أخرى مع إسرائيل في تقييمها لطبيعة التهديد الإيراني وعدم جدوى الإجراءات الدبلوماسية والعقوبات وعدم نجاعتها – وذلك من قبيل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. فمن شأن الدعم الذي تقدمه هذه الدول (خلف الأبواب المغلقة، بالطبع) أن يسهم في تعزيز الشرعية التي تسعى إسرائيل إلى تأمينها لشن هجومها على إيران. فإذا استعرضت البلدان التي تتعرض لأكبر قدر من التهديد الإيراني موقفًا منسقًا وموحدًا أمام إدارة أوباما، فمن المؤكد أن هذا الأمر سيسهم في شرعنة الهجوم الإسرائيلي على إيران.

ويجب أن تركز المساعي التي تبذلها إسرائيل لإضفاء الصفة الشرعية على هجومها على إيران على رؤساء الدول، واللجان المعنية في مجلس النواب ومجلس الشيوخ في الولايات المتحدة الأميركية والأطراف الموازية في القوى الغربية، والمؤسسات الدفاعية وأجهزة المخابرات، ومراكز الأبحاث الأمنية، والمنشورات المهنية التي تصدرها عن مؤسسات الدفاع، والصحف التي يتبنى محرروها موقفًا يبدون فيه الاهتمام بالفرضيات التي تسوقها إسرائيل في هذا الجانب.

وفي وضع تتصرف فيه إسرائيل على نحو يخالف المعارضة التي يبديها كبار المسؤولين في الولايات المتحدة، فينبغي لها أن تبسط أمامهم على الأقل وفي وقت مبكر فرضية إستراتيجية مدروسة ومنطقية، بحيث تشرح فيها الإجراءات التي تنوي اتخاذها في المستقبل. ويتمثل الحد الأدنى من الإنجازات التي يتعين على إسرائيل أن تحققها في هذا الإطار في تأمين إقرار الولايات المتحدة لهذه الفرضية الإستراتيجية وموافقتها عليها باعتبارها إستراتيجية منطقية، حتى لو كانت لا تتفق مع العملية التي أعدت إسرائيل المخططات لتنفيذها. ويجب في المفهوم الإستراتيجي، لكي يُنظر إليه على أنه منطقي، (١) أن يقوم في أساسه على وقائع متفق عليها، (٢) وأن يعمل على تحقيق الأهداف والغايات التي توافق عليها الولايات المتحدة، (٣) وأن يستعرض فرضية تفسر الأسباب التي تقف وراء وجود فرصة معقولة لنجاح العملية المقررة في تحقيق هذه الأهداف المتفق عليها.

ويجب أن تشدد الأطروحة الإستراتيجية التي تراها إسرائيل،

يتعين على إسرائيل أن تعزز معارضتها من خلال المعلومات الاستخباراتية التي تشير إلى طبيعة التقدم الذي تحرزه إيران على صعيد تطوير برنامجها النووي ووجهته على الرغم من التطورات الدبلوماسية التي يشهدها هذا الجانب. وفي الواقع، تمثل المعلومات الاستخباراتية أداة محورية في مقارنة الفرضية الدبلوماسية مع الوقائع القائمة على الأرض، ويجب عقد التوازن بين القيمة التي ينطوي عليها الكشف عن هذه المعلومات لغايات دبلوماسية وشرعية في ضوء الحاجة إلى المحافظة على السرية لأسباب عملياتية. وسوف يتجه هذا التوازن، بعد شن الهجوم المنشود، نحو الكشف عن المعلومات لغايات تعزيز شرعيته. وبناءً على ذلك، يجب العمل على تجهيز المعلومات الاستخباراتية التي يُنوى الإفصاح عنها وإطلاقها في وقت مسبق.

في سياق تقديمها وعرضها، على الطابع الذي يميز الحسابات الإسرائيلية. فعلى سبيل المثال، لا يُعتبر التاريخ النهائي المناسب الذي يكون فيه الهجوم الإسرائيلي فعالًا هو بالضرورة التاريخ الأخير الذي يكون فيه الهجوم الأميركي ناجعًا. فحتى كبار المسؤولين الأميركيين يدركون بأنه ليس من المفهوم أن بلدًا مثل إسرائيل يتعين عليه أن يتجاهل الفرصة الأخيرة التي يستطيع اقتناصها لشن هجوم مستقل من أجل مواجهة الواقع الذي يجد فيه أمنه القومي يقع بين يديّ الولايات المتحدة وحدها. فقد يثير هذا الأمر المشاكل بسبب الاستعانة بمصدر خارجي للتعامل مع التهديدات التي تهدد وجود ذلك البلد، ولا سيما بالنسبة لبلد له تاريخ كتاريخ إسرائيل. كما تنبع الصفة الفريدة التي تكتسبها حسابات إسرائيل من المستويات المتفاوتة للتهديد الذي تفرضه إيران على إسرائيل وعلى الولايات المتحدة، وهو ما يفضي إلى درجات متباينة من الجهوزية من جانب هاتين الدولتين لتكبد عناء المخاطرة بغية التعامل مع هذا التهديد.

ومما لا شك فيه أن إسرائيل تملك الحق في اتخاذ موقف مستقل بشأن المصالح الحيوية التي يقتضيها أمنها القومي، ولا سيما تلك التي تنظر إليها على أنها ترتبط ببقائها ووجودها، ولكن لا ينبغي لإسرائيل أن تفاجئ الولايات المتحدة أو تضللها بشأن ما تضمره من نوايا. بل يجب على إسرائيل أن تتوخى الشفافية مع الولايات المتحدة كلما تعلق الأمر بنواياها العامة (وليس بالضرورة تلك التي تتعلق بالجدول الزمني المحدد لشن الهجوم الذي تسعى إليه أو الخطط العملياتية التي أعدتها في هذا الشأن) وبمفهومها الإستراتيجي. فكلما زاد توجه الولايات المتحدة نحو التوصل إلى اتفاقية «سيئة»، كان لزامًا على إسرائيل أن تبسط فرضياتها التي تناهض مثل هذه الاتفاقية وأن تلتزم الوضوح في بيان موقفها تجاهها كذلك، بحيث لا يكون هناك أي تلميح أو إشارة إلى موافقتها عليها، بحيث يمكن أن تُستشَف من موقف يجري التعبير عنه بصورة ركيكة. وفضلًا عن ذلك، يتعين على إسرائيل أن تعزز معارضتها من خلال المعلومات الاستخباراتية التي تشير إلى طبيعة التقدم الذي تحرزه إيران على صعيد تطوير برنامجها النووي ووجهته على الرغم من التطورات الدبلوماسية التي يشهدها هذا الجانب. وفي الواقع، تمثل المعلومات الاستخباراتية أداة محورية في مقارنة الفرضية الدبلوماسية مع الوقائع القائمة على الأرض، ويجب عقد التوازن بين القيمة التي ينطوي عليها الكشف عن هذه المعلومات لغايات دبلوماسية وشرعية في ضوء الحاجة إلى المحافظة على السرية لأسباب عملياتية. وسوف يتجه هذا التوازن، بعد شن الهجوم المنشود، نحو الكشف عن المعلومات لغايات تعزيز شرعيته. وبناءً على ذلك، يجب العمل على تجهيز المعلومات الاستخباراتية التي يُنوى الإفصاح عنها وإطلاقها في وقت مسبق.

وقد دأبت المؤسسة الدفاعية الأميركية على المشاركة المنتظمة في ألعاب الحرب والمناقشات التي تستهدف إعداد خطط الطوارئ. وبما أنه لا يمكن استبعاد احتمالية شن عمل عسكري تقوده الولايات المتحدة في المستقبل أو تنفيذ عملية عسكرية إسرائيلية بموافقة أميركية بصورة كلية، فما تزال هناك فرصة معقولة بأن

نتنياهو: خط أحمر تجاوزه الواقع

توافق الولايات المتحدة على أن تستكشف، وعلى أساس من الشراكة مع إسرائيل، سيناريوهات الخروج وأن تدرس الآليات الممكنة لشن حملة عسكرية مفترضة ضد البرنامج النووي الإيراني. ومن شأن مثل هذا الخطاب أن يتيح الخروج بتصميم ملائم للخطة العملياتية المنشودة، بالإضافة إلى التنسيق اللازم للمرحلة «التي تلي» تنفيذ هذه الخطة – حتى لو كانت الولايات المتحدة لا توافق على هجوم فعلي وفوري على إيران. وينبغي للمؤسسة الدفاعية الإسرائيلية أن تسعى إلى تنفيذ ألعاب الحرب ضد إيران مع الولايات المتحدة باعتبارها تمرينًا روتينيًا، وباعتبارها أداة للتعلم المشترك ولتطوير التفاهمات المشتركة بين الجانبين.

ويمكن تقسيم الحملة التي تسعى إلى تأمين الصفة الشرعية للهجوم على إيران إلى ثلاث مراحل، تُستهل قبل شن هذا الهجوم وتستمر خلاله وتمتد على مدى المرحلة التي تتبعه. ويجب أن تركز المرحلة التي تسبق تنفيذ الهجوم المذكور على تعزيز الإجراءات التي تفضي إلى إضفاء طابع شرعي عليه من خلال توضيح الأسباب التي تقف وراءه وتسوغه. ففي المقام الأول، لم تتخلّ إيران عن إستراتيجيتها التي ترمي إلى امتلاك الأسلحة النووية، وذلك على الرغم من الجهود الدبلوماسية الجارية معها والعقوبات المفروضة عليها والابتسامة التي تعلو وجه الرئيس روحاني. وفي هذا الإطار، تمثل مجموعة الخطوط الحمراء التي تجاوزتها إيران والإنذارات التي خالفتها فرضيات مهمة في توضيح هذه الصورة. ويأتي في المقام الثاني تقديم العمل العسكري باعتباره فرضية إستراتيجية سليمة تستند في أساسها إلى حقائق وأهداف وغايات متفق عليها ولا خلاف بشأنها، بالإضافة إلى عرض الفرضية التي تشرح الأسباب التي تفسر وجود فرصة معقولة تقول بأن العملية العسكرية التي وُضعت الخطط لشنها سوف تؤتي النتائج المرجوة وتسمح باعتماد سيناريوهات الخروج المذكورة. كما ينبغي أن تشير هذه الأسباب إلى الضعف الذي يشوب اتفاقية جزئية أو مرحلية مع إيران، كما يجب في هذه الأسباب أن تشدد على أن مثل هذه الاتفاقية لن تكفل تخلي إيران عن نواياها، ناهيك عن إلحاق ضرر معتبر بقدراتها. فلن تؤثر هذه الاتفاقية إلا على سلوك إيران، وربما تغير إيران سلوكها مرة أخرى حسب رغبتها أو متى يحلو لها. وفي المقام الثالث، يجب العمل على توضيح الصفات الفريدة التي تسم الحسابات الإسرائيلية وما يميزها عن الحسابات الأميركية. ويجب في هذا الإطار التركيز على الصعوبة التي تواجهها إسرائيل وهي تجد نفسها محاصرة بواقع يفرض عليها التخلي عن قدرتها على التعامل وبصورة مستقلة مع التحدي الذي تشكله القنبلة الإيرانية، في ذات الوقت الذي تعتمد فيه وبشكل حصري على الاعتبارات الأميركية وطبيعة تعاملها مع هذه القضية.

ويجب أن تشتمل المرحلة التي ترافق الهجوم على إيران (أو بمعنى أدق، المرحلة التي تليه مباشرة) على الكشف عن المعلومات الاستخباراتية الحساسة التي كانت تُعتبر حيوية قبل شن الهجوم وانخفضت درجة حساسيتها في أعقابه. وينبغي لهذه المعلومات الاستخباراتية أن تستعرض معلومات وإضاءات جديدة حول الهجوم، والدوافع التي وقفت وراءه، وحالة التقدم التي وصل إليها البرنامج النووي الإيراني. وبناءً على ذلك، فمن شأن المعلومات المذكورة أن تقدم وجهات نظر جديدة حول شرعية هذا الهجوم.

وينبغي أن تركز المرحلة التي تلي الهجوم العسكري الإسرائيلي على مسألتين: أولاهما أن الرسالة التي تتمحور حول ما إذا كان هذا الهجوم تم برضا الأطراف المعنية أم لا يوفر فرصًا حاسمة وجوهرية لا يمكن تفويتها. وثانيًا، يجب التركيز في هذه المرحلة على تقليص الضرر الذي قد يلحق بإسرائيل – والذي يمكن التعبير عنه في صور مختلفة، بما فيها المطالب التي تُوجَّه إليها للانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وفرض العقوبات عليها، واحتمال انتشار رواية تفيد بأن إسرائيل تتسبب مرة أخرى في جر الولايات المتحدة إلى حرب لا تريد خوضها (وذلك على غرار الرواية المغلوطة التي سرت قبيل الحرب على العراق وانتشرت في أوساط دوائر محددة في الولايات المتحدة). وفي المرحلة التي تسبق الهجوم على إيران والمرحلة التي تليه، يجب في هذه الحملة أن تحضّر السيناريو العسكري الذي يتواءم مع المساعي السياسية المتصلة بالبرنامج النووي الإيراني، كما ينبغي أن تشتمل على الإجراءات التي تمهد السبيل أمام الانفتاح على الفلسطينيين وتركيا، مثلًا.

لا ترتبط الصفة الشرعية التي يكتسيها أي هجوم بالأساس الواقعي- الإستراتيجي الذي تقوم عليه وبالظروف التي تحيط بها، بل يجب أن ترتبط بالشرعية العامة التي تسم الأطراف التي تشارك في هذا الهجوم. وفي هذا السياق، لا تتمتع إيران إلا بقدر متدنٍّ من الشرعية بصفة عامة، وما يزال يُنظر إليها في الولايات المتحدة منذ العام ١٩٧٩ على أنها دولة معادية تحتضن الإرهاب. وقد تسببت أعمال إيران على مدى السنوات القليلة الماضية - بدءًا من العراق ومرورًا بلبنان والبحرين واليمن والقرن الأفريقي، وانتهاءً بتورطها في الحرب الأهلية السورية - في إلحاق الضرر بالشرعية العامة التي تحظى بها. فمن جانب، قد يمثل انتخاب الرئيسي حسن روحاني والحملة التي أطلقها لتحسين صورة إيران دلالات تثبت التغير الذي طرأ على الموقف الإيراني.

الشرعية «الشاملة»

لا ترتبط الصفة الشرعية التي يكتسيها أي هجوم بالأساس الواقعي–الإستراتيجي الذي تقوم عليه وبالظروف التي تحيط بها، بل يجب أن ترتبط بالشرعية العامة التي تسم الأطراف التي تشارك في هذا الهجوم. وفي هذا السياق، لا تتمتع إيران إلا بقدر متدنٍّ من الشرعية بصفة عامة، وما يزال يُنظر إليها في الولايات المتحدة منذ العام ١٩٧٩ على أنها دولة معادية تحتضن الإرهاب. وقد تسببت أعمال إيران على مدى السنوات القليلة الماضية – بدءًا من العراق ومرورًا بلبنان والبحرين واليمن والقرن الأفريقي، وانتهاءً بتورطها في الحرب الأهلية السورية – في إلحاق الضرر بالشرعية العامة التي تحظى بها. فمن جانب، قد يمثل انتخاب الرئيسي حسن روحاني والحملة التي أطلقها لتحسين صورة إيران دلالات تثبت التغير الذي طرأ على الموقف الإيراني. ولذلك، يجب على إسرائيل أن تواصل التركيز على مشاركة إيران المستمرة في إذكاء نار الحروب الأهلية وأعمال العنف والإرهاب الدولي، حتى وإن ظلت الابتسامة تكسو محيّا الرئيس روحاني.

وتتعلق مسألة أخرى بالشرعية العامة التي تتمتع بها إسرائيل. فقد رفضت الحكومة الإسرائيلية مفهوم العلاقة القائمة بين البرنامج النووي الإيراني وإيجاد حل للنزاع الإسرائيلي–الفلسطيني. وفي الوقت نفسه، تنتشر فرضية يتبناها الكثيرون في الولايات المتحدة والمجتمع الدولي (على الرغم من أنها ما تزال تفتقد إلى الأدلة التي تدعّمها) ويقولون فيها بأن التقدم نحو التوصل إلى تسوية دبلوماسية بين إسرائيل والفلسطينيين سيكون من شأنه تيسير تنفيذ السياسات الأميركية في العالم العربي بصفة عامة، وضد إيران بصفة خاصة.[٥] ومن المحتمل أن إقامة علاقة بطريقة أو بأخرى بين العملية السياسية الجارية بين إسرائيل والفلسطينيين والجهود التي تُبذل لمنع إيران من اكتساب القدرات النووية العسكرية أن تعرّض إسرائيل للخطر في حالات محددة. وفضلًا عن ذلك، يجب التمييز بين الدبلوماسية العامة والسلوك الفعلي القائم خلف الكواليس. فحسبما كُشف عنه النقاب في الوثائق التي سربّها موقع «ويكيليكس» (Wikileaks)، مثلًا، ينتاب القيادة العربية قلق من القضية الإيرانية أكبر من القلق الذي يساورهم من القضية الفلسطينية.[٦]

ومع ذلك، فعلى الرغم من انفصال القنبلة الإيرانية وابتعادها عن القضية الفلسطينية، فمن شأن إحراز التقدم الملموس نحو التوصل إلى تسوية سياسية بين إسرائيل والفلسطينيين أن يعزز الشرعية الدولية التي تحظى بها إسرائيل، وذلك في ظل الواقع السياسي الذي تعمل فيه. فبالإضافة إلى الفوائد التي تفرزها المفاوضات نفسها، فمن شأن العملية السياسية الأصيلة أن تسهم في تغيير صورة إسرائيل بصفتها خصمًا للسلام، «والتخفيف من حدة الانتقادات الموجهة إليها»، وكبح جماح ردود الفعل السلبية المحتملة على أي عمل تنفذه إسرائيل من تلقاء نفسها ضد إيران، ولا سيما على الساحة العربية والسنية، وعلى ساحة المجتمع الدولي كذلك. وفي هذا السياق، تمثل المبادرة السياسية تجاه الفلسطينيين وسيلة تمكّن إسرائيل من تجميع رأسمال سياسي تستطيع استثماره في مجالات أخرى، ولا سيما إذا كانت المفاوضات مع الفلسطينيين يُنظر إليها على أنها تتجه وِبنِيّة صادقة نحو التوصل إلى اتفاقية سلام بين الطرفين.

الخلاصة

لا تتمتع إسرائيل، في ظل الظروف الحالية، إلا بقدر ضئيل من الشرعية التي تحتاجها لكي تشن هجومًا عسكريًا على إيران. وعلاوةً على ذلك، لا يمكن تأمين إجماع دولي شامل حول هذا الموضوع بسبب طائفة واسعة من العوامل والظروف، التي يقع بعضها خارج نطاق هذه المقالة. وترتبط هذه العوامل والظروف في جانب منها بالهيكلية المتعددة الأقطاب التي باتت تتشكل على الساحة الدولية، وحالة الاقتصاد العالمي (وخاصة، وبما لا يقتصر على، ما يتعلق بسوق الطاقة والتقدم الذي تحرزه الولايات المتحدة نحو الاستقلال في هذا القطاع)، والمزاج العالمي على النحو الذي شهدناها مؤخرًا في أزمة الأسلحة الكيماوية السورية، والموقف الدولي العام الذي تتمتع به إسرائيل وطبيعة العمل العسكري الذي تراه على الوجه الذي نستعرضه هذه الورقة.

وبالطبع، يكمن الهدف من وراء الحملة الإسرائيلية اللازمة في تحقيق أقصى قدر ممكن من الشرعية لشن هجوم عسكري على إيران. وفي المقابل، ينطوي الحد الأدنى من الأهداف التي تسعى هذه الحملة إلى إنجازها في التوصل إلى تفاهم بشأن هذا الهجوم، حتى لو كان يستثني الموافقة الفعلية، وتأمين ما يقترن بهذا التفاهم من توفير قدر معين من التنسيق الاستخباراتي والفني واللوجستي. ويجب على إسرائيل أن تعمل على حشد الشرعية والمحافظة عليها – ولا سيما في أوساط الأطراف الرئيسية التي تستهدفها. ومع ذلك، لا تشكّل الشرعية الدولية التي تُسبغ على العمل العسكري الذي تنوي إسرائيل تنفيذه سوى اعتبار وحيد ذي صلة، مع أنه ليس هو الاعتبار الوحيد. فالاعتبار المتعلق بالشرعية يتطلب الصبر وإيلاء قدر أكبر من التركيز على بعض «الساعات» التي تتسم بالبطء (من قبيل الدبلوماسية والعقوبات)، بينما تعمل الاعتبارات الإستراتيجية والاستخباراتية والعملياتية على ضبط سرعة التحرك المنشود على نحو يتواءم مع سرعة «الساعات» التي تتقدم بشكل أسرع. وبالفعل، فقد قال رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، وعلى هدي من هذه الروح، بأنه لن ينتظر تنفيذ الهجوم على إيران بعد «فوات الأون».[٧]

ومع ذلك، فهناك طائفة من المتغيرات التي تستطيع أن تسهم في التوصل إلى تفاهم، وحتى درجة معينة من الدعم والمساندة، لاستخدام القوة ضد المنشآت النووية الإيرانية. ومن هذه المتغيرات الواقعية التي لا يختلف عليها اثنان أن إيران ما تزال متمسكة بذات الأهداف التي ترسمها سياستها في بلوغ مرحلة التسلح النووي، وأنها ما تزال مصرة على الاحتفاظ بالبنية التحتية التي أقامتها لتخصيب اليورانيوم وأنها تواصل العمل على تطوير تكنولوجيا الأسلحة النووية وتطوير الصواريخ التي تستطيع حمل الرؤوس الحربية النووية، وذلك على الرغم من التدابير الدبلوماسية والعقوبات المفروضة عليها والسحر الذي يمارسه الرئيس روحاني وطلاوة لسانه. وفي وضع يحالف النجاح فيه إسرائيل بالمحافظة على هذه الوقائع وإحيائها في الخطاب الدولي، أو داخل المؤسسات الدفاعية في الولايات المتحدة وأوروبا على الأقل، وحتى وفي وضع تحرز فيه العقوبات والمساعي الدبلوماسية تقدمًا بحيث تحول بين إيران وبين إحراز التقدم نحو امتلاك الأسلحة النووية من ناحية الأهداف والقدرات النهائية، فقد تحظى إسرائيل بمساحة مهمة للمناورة في هذا المضمار.

ويشكّل إطلاق عملية سياسية تكمّل هذا المسعى خطوة من شأنها أن تضع التحديات أمام إسرائيل إذا افتقرت إلى اعتراف دولي يرى بأن الهجوم العسكري على إيران هو الملاذ الأخر، وأن إسرائيل تأخذ في عين الاعتبار مصالح الولايات المتحدة والمجتمع الدولي. ومع ذلك، تشكل الدبلوماسية حقلًا براغماتيًا يمكن تطويعه إلى حد كبير. كما يكتسب ما تميل إليه الدبلوماسية من إعادة النظر في مسارها في ظل ظروف جديدة قدرًا أكبر من القوة من ميلها نحو تسوية الإنجازات السابقة (حتى تلك التي حققتها في الماضي القريب). وبعبارة أخرى، فحتى لو هاجمت إسرائيل إيران دون موافقة الولايات المتحدة، فمن المحتمل أن تركز الولايات المتحدة، في صباح اليوم الذي يلي هذا الهجوم، على إعادة النظر في مصالحها وعلى الحقيقة التي تقول بأن مصلحتها الثابتة والمترنة تفرض عليها أن تعمل على استغلال الفوائد التي تتمخض عن هذا الهجوم.

[مترجم عن الانكليزية. ترجمة ياسين السيّد]

الهوامش

1 Menendez Press Office, "Senate Foreign Relations Committee Unanimously Passes Resolution Supporting Full Implementation of Iran Sanctions and Reaffirms Support for Israel's Right to Self-Defense," United States Senate Committee on Foreign Relations, April 17, 2013. See also "Strongly Supporting the Full Implementation of United States and International Sanctions on Iran and Urging the President to Continue to Strengthen Enforcement of Sanctions Legislation," Senate Res. 65, 113th Cong., 1st sess., February 28, 2013.

2 Michael Martinez, "Iran President Brings 'Charm Offensive' to U.N., but will Obama Buy It?" CNN, September 24, 2013, http://edition.cnn.com/201323/09//world/us-iran-relations/.

3 Mark Mandler, "Netanyahu Is Said to View Iran Deal as a Possible Trap," New York Times, September 22, 2013, http://www.nytimes.com/201323/09//world/middleeast/netanyahu-is-said-to-view-iran-deal-as-a-possible-trap.html?_r=0.

4 "PM Netanyahu Holds Series of Interviews with the European Media, "October 10, 2013,

http://www.pmo.gov.il/English/MediaCenter/Events/Pages/eventinterl01013.aspx.

5 James N. Mattis , Aspen Forum, July 20, 2013, http://aspensecurityforum.org/live.

6 "Fears of Nuclear Iran," New York Times, November 28, 2010,

http://www.nytimes.com/interactive/201028/11//world/20101128-iran-leaders.html.

7 "Netanyahu: Israel 'Won't Wait until it's too Late' to Act against Iran," CBS News, July 14, 2013,

http://www.cbsnews.com/video/watch/?id=50150870n.